الباب الرابع

نظر قضاة المحكمة الدينية بجمبر في رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم

٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤

الفصل الأول: أهداف السياسة والأثر الاجتماعي

١. الأهداف الإيجابية في وضع السياسة

يعد تحديد سنّ الزواج قضية هامة تواجهها العديد من المحافظات، بما في ذلك محافظة جمبر. ويهدف تنفيذ رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ التي تنظم إجراءات تقديم طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر إلى تشديد الشروط والحد من عدد طلبات ال الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر، مع التركيز على منع الزواج في سنّ مبكّر. وتكشف نظرة قضاة المحكمة الدينية بجمبر عن فهم مماثل للأهداف الإيجابية لهذه السياسة. يوضح محمد علي مُخضَر وقال:

> "في الواقع، إن رسالة التعميم من الوصي هي في الواقع متابعة لرسالة الوالي التعميمية الحالية، والتي تتعلق بالمناطق الصديقة للطفل". يرتبط ذلك أيضًا بسنّ الزواج، حيث يوجد تعميم من المحافظ. ويأتي هذا التعميم إلحاقًا بلائحة المحافظ التي ظهرت بعد صدور القانون رقم ١٦ عام ٢٠١٩، الذي غيّر الحد الأدنى لسنّ زواج المرأة من ١٦ عامًا إلى ١٩ عامًا."[٩١]

وأيد هذا التصريح صالح الذي قال:

---

[٩١] محمد علي مُخضَر، المقابلة (جمبر، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

"تهدف هذه الرسالة إلى الحد من عدد الأشخاص الذين يتقدمون بطلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر. والاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر في حد ذاته هو طلب للزواج دون السنّ القانونية. لذا، تهدف هذه رسالة التعميم إلى تشديد الإجراءات."[٩٢]

وهذا يتماشى مع تصريح يوليانّور التي قالت بأن تعميم رئيس محافظة جمبر هو لقمع زواج في سنّ مبكّر، ولكن التحدي هو التغلب على الثقافة السائدة في المجتمع التي تفضل الزواج في سنّ مبكّر. البعض يقول إنه إذا كنت مخطوبًا فهو آمن، وهذه وجهة نظر مدمرة."[٩٣] وأضاف أنوار قائلاً:

"من المؤكد أن رسالة التعميم قد مرت بالتأكيد باعتبارات مختلفة في المستقبل. والهدف من ذلك أن يكون المجتمع أكثر تقدماً وأكثر نضجاً في فهم سنّ الزواج."[٩٤]

وَأَيَّدَهُ أَيْضًا حُسَين فَقَالَ:

"إن رسالة التعميم متزامنة مع بلائحة المحكمة العليا. لذا، فإن لائحة المحكمة العليا رقم ٥ لعام ٢٠١٩ تنظم كيفية النظر والفصل في قضايا فسخ الزواج."[٩٥]

وعموما، حظيت الأهداف الإيجابية في وضع سياسة رسالة تعميم رئيس محافظة جمبر رقم ٢٠٢١/٣٥,٠٩,٣١٧/٤٢٢/٤٧٤ بشأن تحديد سنّ الزواج بتأييد واسع النطاق من المخبرين. وتهدف هذه السياسة إلى تشديد إجراءات منح الزواج، والحد من الزواج في سنّ مبكّر، وحماية العرائس المقبلات على الزواج من الآثار السلبية للزواج في سنّ مبكّر. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات في تنفيذها، ويرجع ذلك أساسًا إلى الثقافة السائدة في المجتمع المحلي المتمثلة في اختيار النكاح السري كبديل. لذلك،

---

[٩٢] صالح، المقابلة (جمبر، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤).

[٩٣] يوليانّور، المقابلة (جمبر، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤).

[٩٤] أنوار، المقابلة (جمبر، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤).

[٩٥] حُسَين، المقابلة (جمبر، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

وعلى الرغم من أن أهداف السياسة إيجابية، إلا أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتثقيف الجمهور وضمان تنفيذ الإجراءات بشكل صحيح لتحقيق أفضل النتائج.

٢. الموافقة على التعميم ودعمه بالكامل

وقد لقيت هذه رسالة التعميم استجابة إيجابية من قضاة المحكمة الدينية بجمبر، الذين وافقوا على هذه السياسة وأيدوها بشكل عام. وأعرب العديد من القضاة عن آرائهم حول أهمية هذه السياسة، مؤكدين على الحاجة إلى التثقيف والمشورة الكافية للمجتمع لضمان حسن استقبال هذه السياسة. صرح صالح بحزم وقال:

> "أنا شخصياً أوافقه الرأي. ليس لسنّ الزواج في الفقه أحكام محددة، المهم هو بلوغ سنّ الرشد، وليس هناك تحديد لسنّ الزواج في الفقه."[٩٦]

وذكرت يوليانّور أيضًا أنها تتفق مع هذه السياسة وقالت:

> "أنا في الواقع أتفق مع هذا التعميم، ولكن يجب على الحكومة أن تكون صارمة في تقديم المشورة .على سبيل المثال، عندما يُطلب من طالبي الإعفاء إبراز شهادة صحية، فإن العديد من الجهات لا ترغب في إصدار خطاب إلا إذا كان هناك قرار قضائي."[٩٧]

وأوضح صالح أيضًا أن هذه السياسة ذات صلة بالوضع الحالي وقال:

> "واقعية للغاية .في قواعد المحكمة العليا، يمكن للقضاة بالفعل أن يطلبوا من الأطراف ذات الصلة تقديم توصيات .اليوم، يختلف سنّ ١٦ سنة عن الماضي .في الماضي، كان سنّ ١٦ عامًا يعتبر بالغًا، مثل بونغ تومو الذي أصبح مقاتلًا في سنّ مبكّر. ومع ذلك، في العصر الحالي، لا يزال سنّ ١٦ سنة يصنف كطفل."[٩٨]

---

[٩٦] صالح، المقابلة (جمبر، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤).

[٩٧] يوليانّور، المقابلة (جمبر، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤).

[٩٨] صالح، المقابلة (جمبر، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

وأضاف أنوار، وقال:

> "في رأيي أن هذا التعميم لا يشكل ضغطًا على المجتمع، لأنه مجرد متابعة للقانون الحالي . فالقانون ينظم بالفعل الحد الأدنى لسنّ الزواج، ورسالة التعميم موجودة لاستباق الآثار السلبية للزواج في سنّ مبكّر. ومع ذلك، يشعر الناس العاديون في كثير من الأحيان أن هذا يجعل الأمر صعبًا بالنسبة لهم."[٩٩]

بشكل عام، تشير آراء قضاة المحكمة الدينية بجمبر إلى أنهم يدعمون بشكل كامل سياسة تعميم رئيس محافظة جمبر التي تهدف إلى تحديد سنّ الزواج وتشديد إجراءات منح الزواج. ومع ذلك، فهم يدركون التحديات الموجودة في تنفيذ هذه السياسة، لا سيما فيما يتعلق بنقص الفهم العام الذي يجعلهم يجدون السياسة مرهقة. لذلك، وبالإضافة إلى تنفيذ السياسة بشكل أكثر صرامة، فإن تقديم المشورة والتثقيف للمجتمع المحلي أمر ضروري لضمان استقبال هذه السياسة وفهمها بشكل جيد، بحيث يمكن أن يكون لها أقصى تأثير إيجابي على منع الزواج في سنّ مبكّر في محافظة جمبر.

٣. أهمية فهم المجتمع المحلي للزواج في سنّ مبكّر

يعد الزواج في سنّ مبكّر مشكلة اجتماعية لا تزال تواجهها العديد من المناطق في إندونيسيا، بما في ذلك محافظة جمبر. وتتمثل إحدى الخطوات المهمة في معالجة الزواج في سنّ مبكّر من خلال التثقيف الفعال والتنشئة الاجتماعية للمجتمع المحلي. وفي هذا الصدد، أكد قضاة المحكمة الدينية بجمبر على أهمية فهم المجتمع المحلي للزواج في سنّ مبكّر والإجراءات الصحيحة، فضلاً عن الحاجة إلى

---

[٩٩] أنوار، المقابلة (جمبر، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

زيادة الوعي بمسؤوليات الزواج. وأعرب العديد من القضاة عن آرائهم حول كيفية تنفيذ هذه التنشئة الاجتماعية والأدوار التي يجب أن تقوم بها مختلف الأطراف المعنية. قال محمد علي مُخضَر:

"يجب إعطاء فهم شامل للزواج. يمكن للحكومة أن تنظم من خلال اللوائح، ولكن الأهم من ذلك هو التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الجهات المعنية، مثل وزارة الشؤون الدينية والهيئة العامة للشؤون الدينية. يجب إعطاء المجتمع فهمًا أعمق لماهية الزواج وحقوق الزوجين وواجباتهما ومسؤولياتهما كزوج وزوجة." [١٠٠]

وقد أكد محمد علي مُخضَر على أهمية فهم المجتمع للزواج في سنّ مبكّر في كلامه:

"تتنوع وجهات نظر الناس بشكل كبير، اعتمادًا على خلفياتهم وعقلياتهم. ومع ذلك، فإن الشيء الأكثر أهمية هو أنه يجب علينا فهم وتثقيف المجتمع حول هذه المسألة. لذلك، تم إبرام مذكرة تفاهم مشتركة بين القطاعات." [١٠١]

ولدى قضاة قضاة المحكمة الدينية بجمبر أنظار متنوعة فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية والإرشاد الذي يمكن القيام به لتحسين فهم المجتمع للزواج في سنّ مبكّر، مثل النظر الذي أعرب عنه صالح الذي وقال:

"أنا شخصياً أقترح برنامجاً للتدريب الأسري أو برنامجاً للإشهاد، خاصة للأزواج الذين بلغوا السنّ القانونية. فالزواج ليس فقط مسألة استيفاء الحد الأدنى للسنّ القانوني، بل أيضًا الاستعداد للحياة الأسرية. إن الإرشاد الزواجي نفسه غير كافٍ في الوقت الحالي. لذلك، هناك حاجة إلى تدريب أسري يغطي مختلف جوانب الحياة الزوجية." [١٠٢]

وكان لأنوار نظر مختلف وقال:

---

[١٠٠] محمد علي مُخضَر، المقابلة (جمبر، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤).

[١٠١] محمد علي مُخضَر، المقابلة (جمبر، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤).

[١٠٢] صالح، المقابلة (جمبر، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang

1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

"يجب أن تكون هناك إرشادات للفئة الأقل دخلاً من متوسطي الدخل، خاصة لمن لم يتأهلوا للزواج بعد ولكن ليس لديهم أنشطة أخرى مثل التعليم. إن التعاون بين وزارة الشؤون الدينية والحكومة المحلية مهم جدًا لمعالجة الزواج في سنّ مبكّر حتى لا ينتشر بشكل أكبر."

كما قدمت يوليانّور شكلاً آخر من أشكال المشورة قائلةً:

"تقديم المشورة من خلال الأمهات و Posyandu والمدارس فيما يتعلق بتحديد سنّ الزواج من أجل توفير الفهم للمجتمع."[١٠٣]

ومن خلال تقديم المشورة الكافية، من المأمول أن يتفهم المجتمع بشكل أفضل الإجراءات الصحيحة وأهمية الاستعداد قبل الزواج. وهذا ما عبر عنه صالح الذي قال:

"هذا أمر مهم حتى يصبح المقبلون على الزواج أكثر نضجًا ويفهمون أن الزواج لا يتعلق فقط بالعلاقة بين الزوج والزوجة، بل أيضًا بالمسؤوليات والحقوق التي يجب الوفاء بها. فغالبًا ما يفكر الشباب في الوقت الحاضر في الزواج كعلاقة جسدية فقط، دون فهم حقوقهم وواجباتهم. وهذا ما يجب التأكيد عليه في الإرشاد الزواجي."[١٠٤]

وقد عزز هذا البيان محمد علي مُخضَر الذي قال:

"إن التنشئة الاجتماعية مهمة حتى يفهم الناس أن الغرض من تحديد سنّ الزواج، من ١٦ إلى ١٩ عامًا، لا يتعلق بالسنّ فقط، بل يتعلق أيضًا بجوانب أخرى مختلفة."[١٠٥]

فمن جميع الأنظار التي أعرب عنها القضاة، يمكن استنتاج أن الفهم العام للزواج في سنّ مبكّر مهم جدًا لمعالجة هذه الظاهرة. على الرغم من أن الحكومة قد أصدرت سياسة لتشديد إجراءات منح

---

[١٠٣] يوليانّور، المقابلة (جمبر، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤).

[١٠٤] صالح، المقابلة (جمبر، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤).

[١٠٥] محمد علي مُخضَر، المقابلة (جمبر، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

الزواج، إلا أن التثقيف الفعال والتنشئة الاجتماعية للمجتمع أمر أساسي لضمان فهم هذه السياسة وقبولها بشكل جيد. واتفق القضاة على أن الجانب العمري ليس فقط الجانب العمري الذي يجب مراعاته في الزواج، بل أيضًا الاستعداد البدني والعقلي والمسؤولية في الحياة الأسرية. ولذلك، هناك حاجة إلى التعاون بين الحكومة والمؤسسات التعليمية والمجتمع لتحسين فهم الزواج الصحي والناضج، وكذلك أهمية الإجراء الصحيح في التقدم بطلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر.

الفصل الثاني: دور القضاة والتحديات التي تواجههم في الممارسة القانونية

١. استقلالية القاضي في اتخاذ القرار

في حالة طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر، فإن استقلالية القضاة أمر مهم للغاية حتى تظل القرارات المتخذة عادلة ومتوافقة مع القانون المعمول به. على الرغم من وجود سياسات أو خطابات توصية قد تؤثر على القرار، إلا أن قضاة المحكمة الدينية بجمبر أكدوا على ضرورة الحفاظ على استقلاليتهم في كل قرار يتخذونه. ذكر العديد من القضاة أنه على الرغم من وجود عوامل خارجية تؤثر، إلا أن القرار في نهاية المطاف يبقى في يد القاضي الذي ينظر في القضية من خلال النظر في الظروف الوقائعية والأدلة المتاحة. ويجب الحفاظ على استقلالية القضاة في اتخاذ القرارات المتعلقة بإجازة الزواج، على الرغم من السياسات وخطابات التوصية التي قد تؤثر على القرار. قال نصر الدين:

"لا ينبغي أن يتدخل القضاة. القضاة مستقلون، ولا ينبغي أن تؤثر التعميمات على أحكامهم." [١٠٦]

---

[١٠٦] نصر الدين، المقابلة (جمبر، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

وقد عزز هذا التصريح ما قاله حسَين الذي أكد أيضًا على أن القضاة يجب أن يتخذوا قراراتهم بناءً على الحقائق والأدلة المتاحة، دون التأثر بالضغوط الخارجية أو سياسات معينة وقال:

"يجب أن يكون القضاة مستقلين في اتخاذ القرارات، ويجب ألا يتأثروا بعوامل خارجية. هذا هو المبدأ (إذا كانت العروس المقبلة على الزواج تحت سنّ ١٨ عاماً، فيجب أن يكون القرار بيد القاضي الذي ينظر في القضية، أما إذا كانت العروس المقبلة على الزواج تحت سنّ ١٨ عاماً فيجب أن يكون القرار بيد القاضي الذي ينظر في القضية."[١٠٧]

ثم أضاف:

"في النهاية، يبقى القرار بيد القاضي. وسينظر القاضي في الحالة المادية والرفاهية لكلا الطرفين قبل اتخاذ القرار. على سبيل المثال، كانت هناك حالة رفضت فيها طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر على الرغم من التوصية. في رأيي أن المرأة البالغة من العمر ٤٤ عامًا وزوجها المستقبلي البالغ من العمر ١٥–١٧ عامًا لم يكونا متوافقين أو غير متكافئين (متساويين)، على الرغم من وجود توصية تسمح بذلك."[١٠٨]

وأكد بعد ذلك وقال:

"إذا كانت هناك توصية، فهذا لا يعني أنه يجب منحها. لا تزال هناك عملية فرز."[١٠٩]

ومن جميع الأنظار التي تم التعبير عنها، يمكن الاستنتاج أن استقلالية القضاة في اتخاذ القرارات المتعلقة بطلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر أمر مهم للغاية لضمان اتخاذ قرارات عادلة وقانونية. على الرغم من أن السياسات والتوصيات المقدمة من الأطراف الأخرى قد توفر اعتبارات

---

[١٠٧] حسَين، المقابلة (جمبر، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤).

[١٠٨] حسَين، المقابلة (جمبر، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤).

[١٠٩] حسَين، المقابلة (جمبر، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

أخرى، إلا أن القرار في نهاية المطاف لا يزال يعتمد على حكم القاضي الذي ينظر في الوقائع والأدلة والامتثال للقانون المعمول به. من خلال الحفاظ على الاستقلالية، يمكن للقضاة تقديم قرارات موضوعية وتجنب تدخل العوامل الخارجية التي قد تؤثر على عدالة القرار.

٢. زيادة مشكلة النكاح السري

ومن بين الآثار التي يُخشى أن تنشأ عن الشروط الصارمة لل طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر زيادة عدد النكاح السري. وعلى الرغم من أن هذه السياسة تهدف إلى الحد من الزواج في سنّ مبكّر وضمان جاهزية العرائس والعرسان المقبلين على الزواج، إلا أنها قد تؤدي إلى تفشي ظاهرة النكاح السري كبديل يعتبره البعض أسهل. وقد أعرب العديد من قضاة المحكمة الدينية بجمبر عن قلقهم إزاء هذا الأمر، مما قد يؤدي إلى مشاكل قانونية خطيرة في المستقبل، سواء بالنسبة للأزواج المعنيين أو بالنسبة للأطفال المولودين من الزواج. والتزويج السري هو النكاح السرية من أكبر المشكلات التي تنشأ عن شروط التفويض. قال صالح:

> "إذا شدد في ترخيص النكاح زيد في النكاح السري. لا يزال قانون الزواج لدينا فضفاض نسبياً لأنه يراعي الفهم الفقهي في المجتمع. في بعض البلدان، هناك قواعد أكثر صرامة فيما يتعلق بالزواج. على سبيل المثال، هناك عقوبات لمن يعقدون زواج السيري. نسيت في أي بلد، ولكن هناك زيجات سيري مرفوضة من قبل جهات معينة، خاصة من العلماء الذين يفهمون المخاطر."[١١٠]

وأضاف راملي وقال:

---

[١١٠] صالح، المقابلة (جمبر، ١٩ ديسمبر ٢٠٢٤).

@ Hak cipta milik STDI Imam Syafi'i Jember

Hak cipta dilindungi Undang-undang
1. Dilarang mengutip sebagian dan atau seluruh karya tulis ini tanpa mencantumkan dan menyebutkan sumber asli:
   a) Pengutipan hanya untuk kepentingan pendidikan, penelitian, penulisan karya ilmiah, penyusunan laporan, penulisan kritik atau tinjauan suatu masalah.
   b) Pengutipan tidak merugikan kepentingan pihak STDI Imam Syafi'i Jember.
2. Dilarang memperbanyak sebagian dan atau seluruhnya karya tulis ini dalam bentuk apapun tanpa mendapatkan izin STDI Imam Syafi'i Jember.

"إذا لم يتم تسجيل الزواج أو تم إجراؤه بشكل سري، فإن مسألة حقوق الأطفال والزوجة قد تصبح معقدة للغاية. على سبيل المثال، قد تكون مسألة نسب الأطفال غير واضحة إذا لم يتم تسجيل الزواج بشكل قانوني."[١١١]

وهذا ما أكده يوليانور، التي كشفت أن الكثير من الناس يختارون النكاح السري لأنهم يشعرون أن شروط طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر معقدة ومرهقة للغاية. قالت:

"الأشخاص الذين لا ينجحون في تقديم طلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر في المحكمة، عادةً ما يختارون النكاح السري. وبشكل غير مباشر، إذا كنا متشددين للغاية في متطلب الاستثناء من نظام منع الزواج في سنّ مبكّر، فإن ذلك له هذا الأثر السلبي."[١١٢]

والنكاح السراري قد يسبب مشاكل قانونية خطيرة فيما يتعلق بالحقوق المدنية، وقد نقل ذلك عن حُسَين الذي قال:

"فطالما أن الزواج غير قانوني، فإن شؤونه المدنية غير معترف بها. لا يمكن أن يولد الأطفال الشرعيون إلا من زواج شرعي .يجب أن يكون الزواج شرعياً ومثبتاً بكتاب زواج. وفقاً للفقرتين ١ و ٢ من المادة ٢ من القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٤ . تنص الفقرة ١ من المادة ٢ على أن الزواج يكون صحيحاً إذا تم وفقاً لقوانين كل دين ومعتقد. ومع ذلك، تنص الفقرة ٢ على وجوب تسجيل الزواج. وعندما لا يكون الزواج مسجلاً، لا يمكن للحكومة إضفاء الشرعية على الزواج. وحتى القضاة لا يمكنهم إضفاء الشرعية على الزواج غير القانوني."[١١٣]

---

[١١١] راملي، المقابلة (جمبر، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤).

[١١٢] يوليانّور، المقابلة (جمبر، ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٤).

[١١٣] حُسَين، المقابلة (جمبر، ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٤).